

اسم المصدر : الرياض

التاريخ: 2013-04-16 رقم العدد: 16367 رقم الصفحة: 4 مسلسل: 21 رقم القصة: 1



الامير سلمان مترأساً جلسة مجلس الوزراء

المملكة تؤكد الحرص على دعم وتطوير علاقاتها التجارية مع شركائها الرئيسيين..

**مجلس الوزراء يقر إجراءات بشأن ظاهرة انتشار المصانع خارج نطاق المواقع المخصصة للمدن الصناعية**  
الموافقة على تعديل المادة (الثانية) من نظام المؤسسات الصحية الخاصة



## الرياض-و.ا.س:

■ رأس صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع - حفلة الله - ، الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء ، بعد ظهر أمس الاثنين في قصر اليمامة بمدينة الرياض.

وأوضح معالي وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة ، في بيانته لوكالة الأنباء السعودية، عقب الجلسة، أن المجلس استمع في بداية الجلسة إلى عرض عن مستجدات الأحداث وتطوراتها في المنطقة والعالم، ومن ذلك تطورات الأوضاع في سوريا واستمرار أعمال العنف وسفك دماء الشعب السوري، واتساع دائرة العنف ضد المسلمين في ميانمار، مجدداً استنكار الملكة لهذه الممارسات التي تؤدي كل يوم إلى قتل المزيد من الأبرياء، ومناشداً المجتمع الدولي إلى بذل المزيد من الجهود المخلصة لوقف هذه الأزمات .

وشدد المجلس على أهمية تضافر الجهود الدولية الهادفة لنزع أسلحة الدمار الشامل ومنع انتشارها، مجدداً تأكيد الملكة لموقفها الثابت بشأن تعزيز جهود التعاون الدولي في هذا الصدد ودعم المساعي الهادفة لجعل الشرق الأوسط منطقة منزوعة السلاح من أسلحة الدمار الشامل كافة؛ الذي عبرت عنه الملكة أمام مؤتمر المراجعة الثالث لاتفاقية حظر الأسلحة الكيماوية في لاهاي.

ونوه مجلس الوزراء بأعمال منتدى فرص الأعمال السعودي الفرنسي الأول، في العاصمة الفرنسية باريس، مؤكداً حرص الملكة على دعم وتطوير علاقاتها التجارية مع شركائها الرئيسيين من خلال الاتيات التي تسهم في تعزيز التبادل التجاري والاقتصادي.

وبين معاليه أن المجلس تطرق بعد ذلك إلى عدد من النشاطات الثقافية والعلمية والصحية التي أقيمت خلال الأسبوع، منوهاً بما حققته جائزة خادم الحرمين الشريفين

عبدالله بن عبدالعزيز العالمية للترجمة في دورتها السادسة، ومسابقة الأمير سلمان بن عبدالعزيز المحلية لحفظ القرآن الكريم للبنين والبنات في دورتها الخامسة عشرة.

وأفاد معالي الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة أن المجلس واصل إثر ذلك مناقشة جدول أعماله وأصدر القرارات التالية :

## أولاً :

بعد الاطلاع على ما رفعه صاحب السمو الملكي وزير الخارجية ، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٦٨/١٦٥) وتاريخ ١٤٣٤/١/١٢هـ ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة تفاهم بشأن المشاورات الثنائية السياسية بين وزارة خارجية المملكة العربية السعودية ووزارة خارجية الاتحاد الكونغرالي السويسري، الموقع عليها في مدينة الرياض بتاريخ ١٤٣٣/٤/٢٧ الموافق ٢٠١٢/٣/٢٠م بالصيغة المرفقة بالقرار .

وقد أعد مرسوم ملكي بذلك .

## ثانياً :

بعد الاطلاع على ما رفعه صاحب السمو الملكي وزير الشؤون البلدية والقروية، في شأن محضر اللجنة المشكلة ببناء على الأمر السامي رقم (٣/ب/٣٦٥٢٤) وتاريخ ١٤٢٥/٧/١٤هـ لدراسة ظاهرة انتشار المصانع خارج نطاق المواقع المخصصة للمدن الصناعية في مناطق المملكة، أقر مجلس الوزراء عدداً من الإجراءات من بينها ما يلي :

أولاً - تتم معالجة وضع المصانع الواقعة خارج نطاق المواقع المخصصة للمدن الصناعية في مناطق المملكة من خلال مراعاة الآتي :

فيما يتعلق بالمصانع القائمة حالياً الواقعة في غير الأماكن المخصصة للأنشطة الصناعية، تشكل لجنة (أو أكثر) في كل منطقة إدارية تتكون من مندوبين من عدد من الجهات الحكومية تتولى حصر جميع المصانع الواقعة خارج نطاق المواقع المخصصة للأنشطة الصناعية، والوقوف عليها، وجمع المعلومات



الأمير مقرن حاضراً الجلسة

صناعية عليها، وتشجيع القطاع الخاص على إقامة مدن صناعية مطورة خارج المدن الرئيسية.

ثالثاً : بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير المالية في شأن طلب معاليه إعادة تشكيل مجلس إدارة صندوق التنمية الصناعية السعودي ، قرر مجلس الوزراء ما يلي :

أولاً - تجديد عضوية الأتية أسماؤهم في مجلس إدارة صندوق التنمية الصناعية السعودي لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ ١٤٣٤/٧/٩هـ :

١- معالي الدكتور / عبدالرحمن بن عبدالله الحميدي

٢- نائيب محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي رئيساً.

٣- الأستاذ / عبدالله بن إبراهيم العياضي

مساعد أمين عام صندوق الاستثمارات العامة عضواً .

ثانياً - تعيين الأتية أسماؤهم في مجلس إدارة صندوق التنمية الصناعية السعودي لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ ١٤٣٤/٧/٩هـ .

١- المهندس / صالح بن إبراهيم الرشيد مدير عام هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية بوزارة التجارة والصناعة عضواً

٢- الدكتور / أسامة بن حسين منصور مدير عام فرع وزارة الاقتصاد والتخطيط بمنطقة مكة المكرمة عضواً

٣- الدكتور / عابد بن عبدالله السعدون مستشار بترول بوزارة البترول والثروة المعدنية عضواً

رابعاً : بعد الاطلاع على المعاملة المرفوعة من وزارة الصحة، في شأن إعادة النظر في الشرط الوارد في الفقرة (٣) من المادة (الثانية) من نظام المؤسسات الصحية الخاصة المتعلقة بجنسية مالك المنشآت الصحية، وبعد النظر في قراري مجلس الشورى رقم (٧٦/١١٧) وتاريخ ١٤٣٠/٢/١٤هـ ، ورقم (٣٨/٣٨) وتاريخ ١٤٣٢/٧/٤هـ ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على تعديل المادة (الثانية) من نظام المؤسسات الصحية الخاصة ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٤٠) وتاريخ ١٤٢٣/١١/٣هـ ، لتصبح بالنص الآتي :

المادة الثانية :

١- فيما عدا المستشفى ، يشترط أن تكون ملكية المؤسسة الصحية الخاصة ملكية سعودية.

٢- يشترط في مالك العبادة أن يكون طبيباً متخصصاً في طبيعة عمل العبادة ، ومشرفاً عليها ، ومتفرغاً تفرغاً كاملاً لها .

٣- يجب أن يكون في كل مجمع طبي أو مختبر طبي أو مركز أشعة أو مركز جراحة اليوم الواحد مشرف متفرغ تفرغاً كاملاً لهذا الغرض، ويشترط أن يكون هذا المشرف طبيباً أو مهنياً سعودياً متخصصاً في طبيعة عمل

المجمع أو المختبر أو المركز، سواء كان مالكا له أو أحد الشركاء فيه أو غيرهما . ويجوز - وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية - الاستثناء من هذا الشرط إذا لم يتوافر طبيب أو مهني سعودي .

٢- يشترط أن يكون لكل مؤسسة صحية خاصة في كل الأحوال مشرف فني متخصص في طبيعة عمل المؤسسة ومتفرغ تفرغاً كاملاً لها .

٣- يشترط أن يكون المدير الطبي في المستشفيات طبيباً سعودياً مؤهلاً ، وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية .

٤- تقصر إدارة المؤسسات الصحية الخاصة على ذوي التأهيل المناسب من السعوديين، وفقاً للضوابط والشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية .

وقد أعد مرسوم ملكي بذلك .

خامساً :

وافق مجلس الوزراء على تعيينات بالمرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة ووظيفة (سفير) وذلك على النحو الآتي :

١- تعيين محمد بن عبدالعزيز بن أحمد الراشد على وظيفة (أمين المكتبة) بالمرتبة الخامسة عشرة بمكتبة الملك فهد الوطنية.

٢- تعيين عبدالله بن سعيد بن أحمد الحارثي على وظيفة (سفير) بوزارة الخارجية.

٣- تعيين عبدالمحسن بن عبدالله بن عبدالمحسن الثابت على وظيفة (مدير عام الشؤون الإدارية والمالية) بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة التربية والتعليم.

٤- تعيين المهندس / سعيد بن صالح بن إبراهيم الغامدي على وظيفة (مستشار للشؤون الفنية) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة التربية والتعليم .

إضافة إلى ماسبق، ناقش مجلس الوزراء عدداً من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله ، ومن بينها تقريران سنويان لمصلحة الجمارك عن عامين مائتين سابقين، وقد أحاط المجلس علماً بما جاء فيهما، ووجه حيالهما بما راه .